

بتاريخ: 20 نوفمبر 2019 العدد: 602 المصدر: رويترز (2019-11-14)

البنك المركزي المصري: مصر تؤسس شركة لضمان انتماء الصادرات إلى أفريقيا



قال البنك المركزي المصري يوم الخميس الماضي إن مصر بصدد تأسيس شركة برأسمال 600 مليون دولار لضمان الانتماء للتصدير إلى أفريقيا. وتهدف الشركة الجديدة إلى دعم الصادرات الصناعية والخدمية إلى إفريقيا، وكذلك مساعدة شركات المقاولات المصرية على الفوز بمشاريع كبرى من الحكومات الإفريقية.

[رابط الخبر](#)

- سوف تتحمل شركة ضمان الصادرات الجديدة المخاطر التي لن تتحملها البنوك التجارية. وتُعزى تكاليف تمويل التجارة المرتفعة مع إفريقيا إلى ارتفاع أسعار فائدة القروض التي تمنحها البنوك للمستثمرين الذين يتاجرون مع البلدان النامية. وستجعل هذه الشركة من الأسهل والأرخص الحصول على أسعار فائدة منخفضة للمستثمرين الراغبين في إقامة مشاريع للتجارة مع إفريقيا.
- تعد هذه خطوة إيجابية في سبيل تحقيق هدف مجلس الوزراء المتمثل في زيادة التجارة مع إفريقيا بينما تتوجه مصر إلى الاتحاد الأفريقي. فقد ارتفع حجم التجارة مع البلدان الأفريقية بنسبة 24.4 في المئة وفقا للجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، ولكن هذا النمو جاء من أساس ضئيل جدا. وسوف تساعد شركة ضمان الائتمان هذه على تعزيز التجارة القائمة مع بقية إفريقيا.
- لدى العديد من أكبر الاقتصادات في العالم وكالات ائتمان مماثلة للصادرات. فحكومة الولايات المتحدة لديها بنك للتصدير والاستيراد تم إنشاؤه عام 1934 لتعزيز التجارة مع الدول المتحالفة معها في أوروبا الغربية والهند. وأنشأت الصين بنكا مشابها للتصدير والاستيراد في عام 1994، مما ساعده على أن يصبح شريكا تجاريا كبيرا جدا مع الاتحاد الأفريقي.
- في حين أن رأس المال الأولي الذي ساهم به البنك المركزي المصري هو 600 مليون دولار، فمن غير الواضح ما إذا كان هذا المبلغ سيكون كافيا لتعزيز التجارة. فالبلدان الأفريقية حاليا لديها إجمالي رأس مال قدره 7 مليارات دولار لدعم التجارة. وليس واضحا ما إذا كان رأس المال هذا هو الوحيد المتعهد به أم أنه ستكون هناك مساهمات سنوية من البنك المركزي.
- وبينما ستساعد الشركة بشكل إيجابي على زيادة التجارة مع إفريقيا، إلا أنها لا تحل المشكلات الأساسية المتمثلة في سوء الروابط التجارية المالية مع البلدان الأفريقية، مما يزيد من صعوبة التجارة. فالبنوك الكبرى في مصر لديها فروع في عدد قليل من

- من أجل توسيع التجارة مع البلدان الأفريقية، هناك حاجة لحل مشاكل أخرى بخلاف النظام المالي. على سبيل المثال، محدودية النقل مع القارة الأفريقية. فقد أعلنت وزارة النقل في وقت سابق من العام أنه جاري بناء سكة حديد للربط مع مدينة أبو حامد السودانية بغية زيادة التجارة بين مصر والسودان. وفي حين لم يكتمل خط السكة الحديدية بعد فإنه لا يوفر الربط مع باقي أفريقيا. وهناك أيضا محاور طرق محدودة متصلة بالسودان المجاور. ومن شأن محدودية النقل البحري ورحلات الطيران المباشرة إلى الدول الأفريقية جعل السفر أكثر صعوبة بين مصر ودول إفريقية أخرى. وهناك أيضا صعوبة تواجه مواطنين أفارقة آخرين في الحصول على تأشيرات للسفر إلى مصر*. وينبغي معالجة هذه المشكلات إذا ما أردنا مواصلة توسيع التجارة مع أفريقيا.

[.Type=3&http://www.eces.org.eg/EventDetails.aspx?Id=424](http://www.eces.org.eg/EventDetails.aspx?Id=424) *



Share



Share



Tweet



Forward

تقارير أخرى

الأعداد السابقة



تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتمد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2018 (c)
جميع الحقوق محفوظة